ملخص نتائج حلقة النقاش الاولى

23 ابريل 2021

عنوان الحلقة:

تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية - الأسباب والحلول المتاحة -.

النتائج:

المحور الأول: أسباب تراجع صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

1. ضعف الحوكمة في إدارة الموارد والمصروفات في الدولة عموماً، وفي البنك المركزي اليمني خاصة.
2. الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق، بسبب زيادة الطلب على العملة الناتج عن زيادة الطلب على السلع المستوردة لأسباب من أهمها زيادة عدد السكان وضعف الإنتاج المحلي.
3. المضاربة في العملة وذلك بسبب الحرب والشلل في التحكم في السوق بسبب ضعف البنك المركزي وتقسيمه بين عدن وصنعاء.
4. الحرب والاضطرابات السياسية واستخدام العملة والاقتصاد كوسيلة من وسائل الحرب بين أطراف الصراع المختلفة.
5. عدم تأهيل وصيانة حقول النفط والغاز حتى تصل إلى مستوى الإنتاج لفترة ما قبل الحرب والذي تسبب بضعف العائدات من النقد الاجنبي.
6. نضوب رصيد الدولة من العملات الصعبة وعدم إمكانية معرفة الرصيد في البنك المركزي وعدم استخدامه الاستخدام الاقتصادي الصحيح.
7. الاضطرابات السياسية والأمنية منذ عام 2011 م وقيام الحرب وتأثيرها على مستويات الإنتاجية وعلى الاستثمار مما أدى إلى تراجع هائل في المنتوج الاجتماعي الإجمالي لاقتصاد البلاد.
8. عدم قيام البنك المركزي اليمني بمهامه في مجال تحديد سعر الصرف وترك أمر تحديده لصالح السوق الغير نظامية مثل محلات الصرافة مع ضعف التنسيق مع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

9. فقدان كثير من موارد النقد الاجنبي للدولة مثل توقف القروض والمنح والمساعدات وضعف تحويلات المغتربين وتوقف الاستثمار الأجنبي.
10. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الاضطرابات السياسية والحروب في البلاد.
11. تخلي البنك المركزي اليمني عن توفير النقد الأجنبي لتمويل احتياجات الاستيراد.
12. عدم قيام الادارة العليا في البنك المركزي - عدن - بالمهام المناطة بها نظرا لتشظيها وبحكم الواقع انقسمت الإدارة العليا للبنك المركزي الى ثلاث إدارات، وهي الإدارة العليا الرسمية الممثلة بالمحافظ واعضاء مجلس الادارة المعينين بقرار من رئيس الجمهورية، والإدارة العليا بصنعاء المعينة من قبل سلطة الامر الواقع والثالثة في مأرب. وبالتالي انعدام وجود سلطة وإدارة عليا واحدة، ومركز واحد لاتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية عموماً وسياسة سعر الصرف على وجه الخصوص.
13. غياب تأثير السياسة النقدية وأدواتها الخاصة بالتدخل في ضبط سعر الصرف ووقف تدهوره.
14. ضعف المنظومة المالية والمصرفية في البلاد وعدم قيامها بمهامها أو التخلي التام عن مهامها مع التداخل في تنفيذ مهامها والتخلي عن بعض مهامها السيادية لأطراف خارج المنظومة المالية والمصرفية الرسمية.

المحور الثاني: مشكلة فوارق سعر الصرف بين عدن وصنعاء والمكلا

1- من الأسباب الرئيسية لفارق سعر الصرف بين عدن والمكلا وصنعاء يمكن ذكر التالي:
أ. قلة المعروض من الأوراق النقدية ذات الصلة بالمطبوعات القديمة في صنعاء بالمقارنة بزيادة المعروض في عدن والمكلا من الطبعة الجديدة مع القديمة.
ب. امتداد الحرب إلى الاقتصاد واستخدام العملة كأد اسلحه الصراع في البلاد مما قاد لوجود سعرين للصرف.
ج. زيادة الطلب على العملات الأجنبية في عدن لأسباب متعددة منها تلبية حاجات الاستيراد كون أكثر عمليات الاستيراد تتم عبر عدن.
د. تخلي سلطه الأمر الواقع في صنعاء عن تأدية الكثير من الالتزامات مثل دفع المرتبات وتقديم الخدمات رافقه زيادة الضرائب مما دعم سوق الصرف في صنعاء بشكل او بأخر
ه. المضاربة على حيازة الطبعات القديمة والجديدة من الريال في البلاد مما أدى إلى اضطراب سوق الصرف في كل من صنعاء وعدن.

و. تقاسم السيطرة على الأوضاع الاقتصادية وانقسام البنك المركزي مما اوجد اضطراب في سوق الصرف وبالتالي خلف سوقين يتباين فيهما سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية.

ز. وجود احتياطي للنقد الاجنبي في صنعاء قبل نقل مقر البنك المركزي إلى عدن حيث استخدم الرصيد في سوق الصرف في صنعاء وخلف اختلاف بين السوقين.

2- أما عن أهم نتائج اختلاف سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في عدن والمكلا من جهة وصنعاء من جهة اخرى فيمكن تبيان بعضها كالتالي:

أ. فرض رسوم مبالغ فيها على الحوالات بين عدن وصنعاء بلغت حسب بعض التقديرات إلى 40% مما أثر على مصالح المواطنين والتجار.

ب. صعوبة التبادل السلعي بين عدن وصنعاء.

ج. اختلاف أسعار المواد الغذائية بين عدن وصنعاء وذلك بسبب اختلاف سعر الصرف حيث تقيم الأسعار حسب سعر الصرف السائد في كل منهما مما خلق بلبلة في السوق.

المحور الثالث: الحلول المتاحة لضمان عدم انهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية

1- استعاده الثقة بالبنك المركزي من جهة والبنوك التجارية من جهة أخرى وتعزيز العلاقة بينهما ورجال الأعمال وذلك بالسماح لرجال الاعمال بالوصول إلى ودائعهم والسحب منها بحرية طالما السحوبات بالإطار المسموح به.

2- توريد الموارد السيادية وغيرها من موارد النقد الاجنبي من المصادر المختلفة إلى البنك المركزي في الحسابات المخصصة لذلك لدعم رصيد البنك من العملات الأجنبية كإجراء يعزز موقف العملة المحلية في السوق.

3- تعزيز موارد البلاد من النقد الأجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات إلى حسابات البنك المركزي دون ابطاء.

4- حل مشكلة نشاط أعمال الصرافة وتعزيز الرقابة على نشاطهم وتنظيم عملهم وفقاً للقانون الصادر والمنظم لنشاط الصرافة والصرافين وقيام البنك المركزي بدوره في هذا الصدد والحد من المضاربة غير المشروعة بالعملة.

5- اعاده العمل مع البنوك المراسلة وبالاعتمادات المستندية كما كان التعامل في السابق، في تسهيل الاستيراد والمساعدة في تخفيض كلفة الاجراءات، وبالتالي تخفيض كلفة الاستيراد.

6- ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب والسياسة وايجاد سلطه بنك مركزي واحده ذات قرار سيادي لضبط سعر الصرف واعاده تنشيط المنظومة المصرفية تحت إدارة البنك المركزي اليمني لضبط سوق الصرف الاجنبي.

7- التوقف عن طباعة أي عملات جديده للريال دون وجود غطاء لذلك من السلع والخدمات ودون رصيد كاف من النقد الاجنبي.

8- على البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك التجارية والاسلامية بالتعاون بتفعيل السياسات النقدية اللازمة لجذب الودائع بالعملات الاجنبية إلى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العملات الاجنبية ويترافق ذلك بقيام البنوك التجارية بالإفراج التدريجي عن أموال المودعين كضرورة لدعم استقرار سوق الصرف وبالتعاون مع البنك المركزي.

9- تعزيز موقف الريال وتأمين الاستيراد وذلك بتوفير رصيد دائم في البنك المركزي لا يقل عن ثلاثة مليار دولار.

10- الاسراع في تحسين سمعه ومصداقيه ونزاهة الأجهزة التي تشرف على تطبيق السياسات المالية وسياسه سعر الصرف تحديداً في البلاد واجراء الاصلاحات الضرورية واللازمة وذلك بتطبيق قواعد الحوكمة في عملها.

11- اتخاذ السياسات المالية والنقدية الممكنة لتعزيز موقف الريال في السوق أمام العملات الأجنبية

12- تحسين بيئة العمل في مجالات التجارة والاستثمار للرأس المال المحلي والمغترب والأجنبي

13- اعاده النظر في استخدام المنحة السعودية الجديدة وتسهيل استخدامها في مجال الاستيراد وتعزيز الشفافية في هذا المجال.

14- تنشيط الأدوات الرقابية التي تضبط سوق الصرف الاجنبي.

15- اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهميته ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.

16- توريد مرتبات المسؤولين والقوات المسلحة التي تصرف بالنقد الاجنبي للذين هم في الخارج الى البنك المركزي، ومن ثم يقوم البنك المركزي بصرفها لمن هم في الداخل بالريال اليمني بسعر صرف متفق عليه وليس سعر صرف السوق، علماً بأن المرتبات التي تصرف بالنقد الأجنبي للمتواجدين في الخارج لا يستقطع عليها ضريبة كما هو الحال للمرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري والعسكري للدولة.

17- تشجيع الإدارات المركزية للبنوك التجارية والإسلامية المتواجدة في صنعاء إلى نقل مركز العمليات المصرفية للبنوك إلى العاصمة المؤقتة عدن، وذلك باستخدام اساليب

الترغيب وتقديم الحوافز القانونية والإجرائية لها وان تطلب تقديم المغريات لها من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة

18-نوصي بقيام المبعوث الدولي لليمن برعاية تنسيق بين البنك المركزي في عدن وصنعاء لتحييد نشاط البنك عن الحرب وتحييد الاقتصاد عموماً.

19-دراسة امكانية استبدال الريال بعملة جديدة أو طبعة جديدة او اي حل لحل مشكلتي الطبعة الجديدة والقديمة.

20-الضغط على الحكومة بوقف أسلوب السحب على المكشوف لتغطية عجز الموازنة واعادة التفكير بإتباع تغطية عجز الموازنة من مصادر غير تضخميه، وبذل جهود أكبر لتنمية مواردها.

21-ترشيد النفقات بشكل عام وبخاصة في بند الاجور من خلال إزالة حالات الازدواجية وضمان وصول الرواتب إلى أيدي أصحابها مباشره واعادة الرديات (مسترجعات المرتبات) إلى خزانة الدولة في البنك المركزي.

22-العمل على تسهيل تعامل البنوك المحلية والتجار مع البنوك الخارجية ورفع القيود الدولية بهذا الصدد بالتدريج.

ملحق حلقة النقاش الأولى

جدول يوضح رصيد الحساب الجاري ورصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية (بالمليون دولار) وسعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، وحجم الانتاج النفطي لنفس الفترة

السنوات	رصيد الحساب الجاري	رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية	سعر صرف الريال مقابل الدولار	حجم الانتاج النفطي
2000	1336.6	2915	161.73	439000
2001	671	3676	168.69	439000
2002	443.3	4429	175.62	438162
2003	175.7	5011.5	183.45	430875
2004	224.6	5690	184.78	402992
2005	646	6143	191.42	400247

365277	197.5	7545	231.5	2006
319000	198.95	7762	1508.3-	2007
293000	199.87	8157	1251.2-	2008
273972	202.85	6923	2527.4-	2009
273972	219.59	5941	1054.1-	2010
*273972	213.8	4531	527.4-	2011
*141000	214.35	6158	334.6-	2012
*110000	219.59	53490	1444.8-	2013
125000	214.9	3895.7	1507.4-	2014
47600	214.9	34650	3026-	2015
2116	250	1750	1450-	2016
21300	253	632.1	2180	2017
33500	250	550	2400.5-	2018
75000	250	0	237-	2019
115000				2020
	متوسط 2015- 730=2020 ريالا			

المصدر: البنك المركزي اليمني تقارير سنوية مختلفة

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020.

3- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للإحصاء - مذكرة تفسيرية حول تقديرات الناتج المحلي للفترة 2000-20009 إصدار مارس 2010.

4- مجلة وزارة النفط والمعادن العدد 47 – 2021

جدول يوضح الفوارق في سعر الصرف بين عدن وصنعاء والمكلا بتاريخ 21 ابريل 2021م:

	الدولار	الريال السعودي

المدن / العملات	بيع	شراء	بيع	شراء
عدن	897	905	238	235
صنعاء	602	599	158.5	158.1
المكلا	896	891	236	235

المصدر: صحيفة الامناء

فريق الإشراف وصياغة النتائج:

1- ا.د محمد عمر باناجه خبير اقتصادي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن.
2- د. ليبيا باحويرث نائب عميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت.
3- د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن.
4- د. حاتم باسردة رئيس قسم اقتصاد الاعمال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن.
5- ا. صالح الجفري خبير اقتصادي، مدير عام الموارد في وزارة الحكم المحلي، سابقا.
6- د. سامي محمد قاسم، استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
7- د. بثينة اسماعيل السقاف، استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.